الأمم المتحدة

S/2002/1242*



Distr.: General
13 November 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة، المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الموجهة من وزير خارجية جمهورية العراق، سعادة السيد ناجي صبري.

وسأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

151102 151102 02-69097 (A)
0269097

المرفق

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق

[الأصل: بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

(اذهبا إلى فرعون إنه طغى، فقولا له قولا ليّنا، لعله يتذكر أو يخشى)

صدق الله العظيم

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السلام عليكم،

لعلكم تتذكرون الضجة الكبرى التي افتعلها رئيس الإدارة الأمريكية في أكبر وأسوأ بهتان ضد العراق، يردفه في النية السيئة، ويسبقه في القول الأذى، تابعه توني بلير، عندما روجا القول إن العراق ربما أنتج، أو في طريقه لينتج، أسلحة نووية في فترة غياب المفتشين الدوليين منذ العام ١٩٩٨، وعادا فأكدا القول إن العراق أنتج فعلا أسلحة كيمياوية وبيولوجية، وهما يعرفان مثلما نعرف، لو بإمكان دول أخرى أن تعرف، أن مثل هذا الافتراء لا أساس له من الصحة. ولكن هل معرفة الحقائق هي مفردات التعامل في سياسة هذا الزمان، بعد أن انفلت الشر إلى أقصاه في الإدارة الأمريكية، وذهب أي خير مأمول؟ بل هل ثمة ما هو مأمول أو متأمل خير من الإدارات الأمريكية بعد أن حولتها أطماعها والصهيونية، وأسباب أخرى معروفة، إلى طاغوت العصر؟

نعود لنقول إن العراق، بعد أن انطلت تلك الفرية ربما على قسم من الدول والرأي العام، وسكت الساكتون، واجههم بالموافقة على عودة المفتشين الدوليين، بعد أن اتفق معكم، كممثل عن الأمم المتحدة في نيويورك، بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، واتفق في بيان صحفي مشترك في فيينا بين وفد فني عراقي برئاسة الدكتور عامر السعدي وكبير المفتشين الدوليين هانز بليكس ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ولكن بعد أن أصبحت موافقة العراق على عودة المفتشين حقيقة ماثلة، بما في ذلك الاتفاق على موعد قدوم المفتشين في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وبعد ساعات قليلة من هذا الاتفاق، أعلن كولن باول وزير خارجية أمريكا أنه يرفض ذهاب المفتشين إلى العراق، وعادت زمرة الشر لتتحدث عن ضرورة إصدار قرار جديد، لتلهي العالم بشيء جديد، بدلا من متابعته فرق التفتيش ليطلع

على الحقيقة التي قالها العراق، وهي أنه لم ينتج ولا يملك أيا من أسلحة التدمير الشامل النووية والكيمياوية والبيولوجية في غياب المفتشين عنه، ولكن المسؤولين في المنظمة الدولية وهيئاتها، وبخاصة الأعضاء الدائمون، بدلا من متابعة ذلك لفضح المسؤولين عن الكذب والبهتان، انشغلوا بمناقشة نوع القرار وصياغاته، فراحوا يحذفون أو يضيفون حرفا هنا وحرفا هناك، وكلمة هنا وكلمة هناك حتى وافقوا عليه، تحت ذريعة القول إن تحمل رفسات الثور الهائج في حلبة ضيقة أفضل من مواجهة قرنيه في فضاء واسع، وتحت ضغط الإدارة الأمريكية، وتهديدها بالخروج على المنظمة الدولية، إن لم توافق على ما تريده، وأن الحد الأدنى مما أرادته الإدارة الأمريكية في غاية السوء، بل الأدعى أن يخجل منه كل شريف حر ينتمي إلى المنظمة الدولية، ويتذكر مفردات ميثاقها، ويرى أن هناك من يخجلون نيابة عمن لا يستحي منهم.

السيد الأمين العام،

لقد قلنا لمن اتصلنا بهم من أعضاء مجلس الأمن أو اتصلوا بنا، عندما كانوا يتحدثون إلينا عن ذرائع أمريكا وتهديدها بالعدوان على بلدنا، منفردة، أو مع من يكون معها، إن لم يوافق مجلس الأمن على ما تريد، إننا نفضل، إذا كان لا بد من هذا، أن تعتدي أمريكا منفردة علينا، ونواجهها، بعد أن نتكل على الله، بدلا من حصولها على غطاء دولي، تغطي به، جزئيا أو كليا، الباطل بما يقربه من الحق، ليطعنه بسكين الشر والغدر، بل لقد واجهناها من قبل وهي على هذا الوصف، وكان ذلك واحدا من أسباب عزلتها في المحيط الإنساني على مستوى الكرة الأرضية.

إن عدوانية أمريكا وتفردها في القيام بالظلم والتدمير لمن يقع عليه ظلمها، وفي مقدمتهم المسلمون والعرب المؤمنون، هي السبب الأساس الذي جعلها تسحب سفراءها وموظفيها، وتغلق سفاراتها، وتتحدد مصالحها في الكثير من أرجاء العالم، بالإضافة إلى كراهية شعوب العالم لسياستها وأهدافها العدوانية، وهو حال لم تمر به دولة من دول العالم من قبل، بما في ذلك أساطين الاستعمار القديم، ولكن مجلس الأمن، أو بالأحرى المتنفذين فيه بالدرجة الأساس، بدلا من أن يتركوا الإدارة الأمريكية وتابعها، ومن خلفهم الصهيونية البغيضة، يواجهون نتيجة ما حصدت أيديهم من شر، أنقذوا السوء ولم يلجموه، وسوف نرى، وعند ذلك لن يفيد الندم من يعض على أنامله.

السيد الأمين العام،

إن أساس قوة تأثير أي منظمة دولية هو قناعة الوسط الإنساني الذي تعيش فيه، وتشبثه بها، بعد أن تعلن أنها تشكلت لخدمة أهداف هي محل اهتمامه، ونخشى أن تسقط

منظمة الأمم المتحدة من عيون واهتمام وتشبث الشعوب بها، إن لم تكن قد صارت فعلا على هذا الوصف، بعد أن يستهلكها أصحاب المصالح، حيثما توافقت مصالحهم على حساب الشعوب الأخرى، أو جاملوا وساوموا بعضهم في الباطل على حساب الحق، فتسقط هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، مثلما سقطت عصبة الأمم من قبل، وعندها لا تكون الإدارات الأمريكية وحدها مسؤولة عن ذلك، وإنما ضعف كل من يضعف من العاملين لصالحها أمام تهديد الإدارة الأمريكية، أو إغراءاتها ووعودها.

إن من يسكت عن الحق شيطان أخرس، وليس أدعى إلى الأسى من سكوت من مثلوا دولهم في مجلس الأمن، وهم يناقشون المشروع الأمريكي أمام تساؤل ممثل المكسيك عن إمكانية رفع الحصار عن العراق بقوله أثناء المشاورات في مجلس الأمن حول القرار ١٤٤١ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إنه غير مقتنع بالتفسيرات التي قدمها السفير الأمريكي حول عدم الإشارة إلى رفع العقوبات وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وإنه سينقل هذه المواقف إلى حكومته لتلقي التعليمات، ورد مندوب بريطانيا بأنه استمع إلى وفدي سوريا والمكسيك حول تضمين القرار فقرة تشير إلى رفع العقوبات، قائلا إن العراق سنحت له في السابق فرصة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه تجاهل ذلك، واتخذ قرارا بالاحتفاظ بها، لذلك فإن الإشارة إلى رفع العقوبات في وقت يحتفظ العراق بهذه الأسلحة غير صحيحة. ومع ذلك فقد وردت إشارة ضمنية إلى ذلك. نقول لم يسأله أحد من مندوبي الدول: متى؟ وكيف؟ وأين ذلك القرار المزعوم الذي اتخذه العراق للاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل!؟ وتعاملوا مع قول مندوب بريطانيا كأن الأمر لا يعنيهم، أو بالأحرى إن قول الحق لا يعنيهم، أليس في هذا وغيره، مع تهافت مكانة المنظمات الدولية من هذا الطراز، ما يشير إلى احتمال انهيار هذه المنظمة الدولية، بعد أن تشكلت بدعوى حفظ الأمن والسلام في العالم، فتحولت إلى مطبخ مساومة لمصالح الكبار، وغطاء للحرب والتدمير ومحاصرة وتجويع الشعوب!؟

إن المستقبل سيتحدد في ضوء إمكانية الإصلاح، أو العجز في تحقيق الإصلاح، ومن ذلك مستقبل الأمم المتحدة. لذلك، فإن من يهمهم، فعلا لا لفظا فحسب، الحرص على هذه المنظمة الدولية وعملها وفق ميثاقها، ليسود العالم الاستقرار والعدل والإنصاف كطريق للسلام والحرية، وتعاون الشعوب فيما بينها، مدعوون إلى أن يتنبهوا ويعملوا على وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وليس الهوى ومجاراة النزعات غير المنضبطة لأولئك الذين يهددون العالم بأسلحتهم ومحاولاتهم الشريرة، ولا أولئك الذين ينظرون إلى مصالحهم نظرة ضيقة ويبحثون عنها بالمساومة على حساب الحق والعدل والإنصاف.

السيد الأمين العام،

مع أننا نعرف أن الذين دفعوا الحال في مجلس الأمن لاستصدار القرار ١٤٤١ إنما يقصدون أهدافا أخرى، غير التأكد من أن العراق لم ينتج أسلحة تدمير شامل، في غياب المفتشين عن العراق منذ عام ١٩٩٨، والذين تعرفون كيف غابوا عن العراق، ومن هو المسبب فيه.. ومع أننا ندرك أنه ليس من حقائق الأمور وأحكام العدالة والإنصاف ما يستوجب صدور القرار الأخير باسم مجلس الأمن، بعد التفاهم المعروف بين ممثلي العراق والأمين العام، والبيان الصحفي بين بليكس والبرادعي وممثلي العراق، فإننا نعلمكم بأننا سنتعامل مع القرار ١٤٤١، رغم ما تضمنه القرار من سوء، لو عمل به على خلفية ما يضمر أصحاب النية السيئة. إن محاولة تجنيب شعبنا الأذى هو الأساس في هذا، لكننا لن ننسى، وعلى الآخرين أن لا ينسوا، أن المحافظة على كرامة شعبنا وأمنه واستقلاله في وطنه، وحماية الوطن وسيادته، والشعب وأمنه ومصالحه وقيمه العليا من العادين والظالمين هو واجب وطني مقدس وشريف في منهج قيادتنا وحكومتنا. ولذلك، ومثلما قلنا في الاتفاق والبيان الصحفي المذكورين، بأننا جاهزون لاستقبال المفتشين، ليقوموا بواجبهم، وليتأكدوا من أن العراق لم ينتج أسلحة تدمير شامل في غيابهم عن العراق منذ العام ١٩٩٨ في الظروف المعروفة لكم، والمعروفة أيضا في مجلس الأمن. إننا نقول لكم، لتبلغوا مجلس الأمن، إننا جاهزون لاستقبال المفتشين وفق المواعيد المقررة، وعلى من يهمه الأمر أن يتذكر أننا في شهرنا المقدس: رمضان، وأن الشعب صائم، وبعد هذا الشهر عيد.. ومع ذلك، ستتعاون معهم الأجهزة والمسؤولون المعنيون على خلفية كل هذا، والبيان الثلاثي الفرنسي – الروسي – الصيني، وستضع حكومة العراق كل هذا في اعتبارها، أيضا، وهي تتعامل مع المفتشين وكل ما يتعلق بسلوكهم ونوايا من تكون نواياه سيئة منهم، وأسلوبه غير اللائق في حساب المحافظة على كرامة الشعب الوطنية، واستقلاله وأمنه، وأمن الوطن واستقلاله وسيادته، وإننا متحمسون لإنجاز واجبهم وفق القانون الدولي، بأسرع وقت ممكن، والذي لو قاموا به بصورة مهنية وقانونية، ومن غير أغراض مبيتة مسبقا، فإن كذبة الكاذبين ستنكشف للرأي العام، وسيتحقق الهدف المعلن لمجلس الأمن، وعند ذلك سيصبح من واجب مجلس الأمن قانونا أن يرفع الحصار عن العراق، وإن لم يفعل، سيقول له كل الخيرين في العالم، بالإضافة إلى العراق، أن أرفع الحصار عن العراق، وكل العقوبات الظالمة الأخرى، وسيكون المجلس ملزما بتطبيق الفقرة (١٤) من قراره المرقم (٦٨٧) أمام الرأي العام، وأمام القانون، ليطبقها على الكيان الصهيوني (إسرائيل)، ومن بعدها كل منطقة الشرق الأوسط، لتكون خالية من أسلحة التدمير الشامل، وسيزداد عدد المنصفين في العالم، وستزداد إمكانية العراق ليطرد من أجوائه نعيق غربان الشر، التي تغير يوميا على أراضيه، وتدمر ممتلكاته وأرواح من تصيبهم

قذائفها، إن لم يفعل الأشرار أنفسهم هذا، وعندما يحصل هذا فإنه يساعد على استقرار المنطقة والعالم، إذا أردف بحل لا يعتمد المعايير المزدوجة، فينهي الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والأراضي العربية الأخرى المحتلة من الكيان الصهيوني، وإذا ما أقلع العدوانيون عن اعتداءاهم ضد المسلمين والعالم.

ولذلك نعيد تكرار نفس القول لمجلس الأمن من خلالكم: أن أبعث المفتشين إلى العراق ليتأكدوا من هذا، وسوف يتأكد الجميع، لو أحكمت الرقابة على تصرفهم، ليكون تصرفا قانونيا مهنيا، من أن العراق لم ينتج أسلحة تدمير شامل نووية وكيمياوية وبيولوجية، مثلما ادعى بخلاف هذا المدعون الأشرار، وسيظهر كذب الكذابين ودجل الدجالين في الإدارتين الأمريكية والبريطانية. وبالمقابل، سيظهر أمام العالم صدق العراقيين الأباة، ودقة ما يقولون وما يفعلون. أما لو ترك لفرق التفتيش فرصة أن يعبث ويلعب بها وبين صفوفها هوى الإدارة الأمريكية ورغبات الصهيونية ومن يتبعهما ومخابراهما وهديداهما وإغراءاهما المدنسة، فسوف تخلط الألوان، ومع هويش من اعتادوا عليه، سيشوش على الحقائق، وتدفع الأمور في اتجاهات خطرة لا يريدها المنصفون، ومن يحرصون على إظهار الحقائق مثلما هي، ومنهم حكومتي، وقد تدفع الأمور في اتجاهات خطرة، بعضها قد يكون في هاوية، وسيكون الميدان والتطبيق للحالة الفاصلة فيما إذا كان القصد فعلا هو أن يتأكد مجلس الأمن من خلو العراق من تلك الأسلحة المزعومة، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون غطاء شريرا لأصحابه، مع فريتهم الخسيسة، وعدم حيائهم من الكذب أمام الرأي العام، بما في ذلك شعوبهم.

إذن ليحضر المفتشون إلى بغداد، ليقوموا بواجبهم وفقا للقانون، وعند ذلك سنسمع ونرى، ومعنا من يسمع ويرى ويتصرف كل وفق التزاماته وحقوقه المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويبقى الحكم والمرجع النهائي القرار ٦٨٧ وما فيه من التزامات على مجلس الأمن والعراق، مع قواعد السلوك في الاتفاق الموقَّع مع الأمين العام في نيويورك بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والبيان الصحفي مع هانز بليكس والبرادعي في فيينا بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

السيد الأمين العام

نرجو أن تمارسوا مسؤوليتكم وتقولوا للظالمين وتنصحوهم بأن عاقبة ظلمهم للمسلمين وللعرب المؤمنين وللناس أجمعين وخيمة، وأن الله قادر، وهو على كل شيء قدير.. وأن تقولوا لهم إن شعب العراق الأبي شعب مؤمن مجاهد، ناضل وجاهد ضد الاستعمار القديم والامبريالية والعدوان، بما في ذلك عدوان الطاغوت، سنين وسنين، فكان ثمن المحافظة على استقلاله وكرامته والمبادئ العليا التي آمن بها الشعب أنهارا وأنهارا من الدم،

مع الكثير من الحرمان والأذى في ثروته، إلى جانب المكاسب والسفر الخالدين اللذين يفخر بهما، فنرجو أن تنصح، أيها السيد الأمين العام، الجاهلين لكي لا يدفعوا الأمور، عند التطبيق، إلى هاوية، لأن شعب العراق لا يختار أن يعيش، إذا كان ثمن هذا كرامته، أو وطنه، أو حريته، أو مقدساته، بل تكون حياته الثمن، إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد أمامه، ليحافظ على ما يجب أن يحافظ عليه.

وأود، قبل أن أختتم رسالتي هذه، أن أحيطكم علما بأني سأوجه لكم رسالة تفصيلية ثانية في وقت لاحق أثبت فيها ملاحظاتنا عما ورد في القرار ١٤٤١ من إجراءات وسياقات تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والوقائع الثابتة وإجراءات ومتطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة السابقة.

(ءأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور).

صدق الله العظيم.

والله أكبر.

(توقيع) الدكتور ناجي **صبري**
وزير خارجية جمهورية العراق
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢